الأمم المتحدة S/PV.9949

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثمانون

الجلسة **9949**

الإثنين، 30 حزيران/يونيه 2025، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيدة رودريغيس – بيركيت	(غيانا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	باكستان	السيد أحمد
	بنما	السيد ألفارو دي ألبا
	الجزائر	السيد صحراوي
	جمهورية كوريا	السيد سانغجين كيم
	الدانمرك	السيدة لاندي
	سلوفينيا	السيد جبوغار
	سيراليون	السيد جورج
	الصومال	السيد إبراهيم
	الصين	السيد فو كونغ
	فرنسا	السيد بونافون
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد إيكرسلي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كيلي
	اليونان	السيد سيكيريس

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك (S/2025/350)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة 10/00.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك (S/2025/350)

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2025/421، التي تتضمن نص مشروع قرار مقدم من الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2025/350، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه.

وسأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، باكستان، بنما، الجزائر، جمهورية كوريا، الدانمرك، سلوفينيا، سيراليون، الصومال، الصين، غيانا، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، واليونان

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): حصل مشروع القرار على 15 صوتاً مؤيداً. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار 2782 (2025).

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد صحراوي (الجزائر): صوت بلدي مؤيداً القرار 2782 (2025) انطلاقاً من إيمان راسخ بالدور الحيوي الذي تضطلع به قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في صون السلم والأمن في الشرق الأوسط، ولقناعته بأن تجديد الولاية ضرورة حتمية لمنع انهيار الاستقرار الهش الذي يتهدده الخطر في كل لحظة.

وفي هذا السياق، يتوجه بلدي بالشكر إلى واضعي مشروع القرار، الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية، على تقديمهما مشروع القرار المعتمد اليوم. إلا أننا نأسف للمقاربة التقنية الضيقة التي تم اعتمادها، مقاربة اكتفت بتحيين شكلي للنص،حيث لا يزال القرار المتخذ في فقرته السابعة من المنطوق يطالب برفع القيود المتصلة بجائحة كوفيد-19، فور أن تسمح الظروف الصحية بذلك، في وقت باتت فيه

تلك الظروف من الماضي. كما أن الإشارة في الفقرة الثانية من المنطوق إلى القوات المسلحة العربية السورية تثير الاستغراب إذ أن هذه البنية العسكرية لم تعد قائمة منذ ما يزيد عن خمسة أشهر.

هذه المقاربة تعكس للأسف حالة الشلل التي أصابت هذا المجلس عندما يتعلق الأمر بخروقات الاحتلال الإسرائيلي التي تستدعي إجراءات ملموسة وتدابير عملية طالما عجز مجلس الأمن عن تضمينها في قراراته.

فالقرار المتخذ ببساطة لا يعكس الواقع الجديد السائد في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، ولا يتسق مع ما ورد في تقرير الأمين العام، الذي أكد في فقرته الثانية (S/2025/350) أن الوضع استمر في التميز بوجود وأنشطة جيش الدفاع الإسرائيلي في منطقة الفصل، ما يؤثر على عمليات القوة في انتهاك لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بما فيها القرار 2766 (2024). لقد تميزت الفترة التي يغطيها تقرير الأمين العام، أي النصف الأول من هذا العام، بانتهاكات فادحة ارتكبتها قوة الاحتلال الإسرائيلي، حولت معها منطقة الفصل من واقع قائم إلى حبر على ورق لا وزن له إلا في وثائق هذا المجلس الذي يعجز عن فرض احترامها.

ونتساءل كيف لهذا المجلس أن يتخذ قراراً يتغافل عن الانتهاكات الإسرائيلية، بل ويمضي في الفقرة الثانية من المنطوق ليشدد على وجوب ألا يكون هناك أي نشاط عسكري من أي نوع في منطقة الفصل بما في ذلك العمليات العسكرية التي تقوم بها القوات المسلحة العربية السورية. وكيف للقرار أن يسمي أطرافاً لم تعد موجودة ويتجاهل الطرف الوحيد الذي يواصل انتهاك القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة – إن القرار لا يكتفي بالإغفال بل يغض الطرف عن الجرائم اليومية التي ترتكبها قوات الاحتلال في الأراضي السورية من قتل وجرح وخطف وتدمير لممتلكات المدنيين ومصادر رزقهم، وهي انتهاكات وثقها تقرير الأمين العام باستفاضة لكنها غابت عن القرار المتخذ اليوم. أما الاحتلال فلا يخفي نواياه، بل يعلنها جهاراً ويترجمها على الأرض عبر توسيع توغله داخل سورية متجاوزاً منطقة الفصل نحو حوض اليرموك ومتمركزاً في جبل الشيخ، بينما هذا المجلس يكتفي بدور المراقب الصامت.

إن بلدي يؤكد أن قرارات المجلس يجب أن تعكس الواقع الميداني، وأن مسؤولية إعداد نصوص ذات مغزى تقع على عاتق جميع الأعضاء وبالأخص من يقوم على الصياغة. لقد دعت تقارير الأمم المتحدة بوضوح إلى ضرورة تكييف عمليات السلام مع الواقع المتغير وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك لا يجب أن تتخلف عن الركب في هذا المجال.

في الختام، يجدد بلدي موقفه الثابت بأن الجولان السوري المحتل هو أرض سورية وأن أي وجود للاحتلال عليه أو أي محاولة لتغيير وضعه القانوني هي لاغية وباطلة ولا تنتج أي أثر قانوني. ونؤكد أن على مجلس الأمن أن يتحمل مسؤولياته كاملة، وأن تكون قراراته وتدخلاته متجذرة في الواقع وهادفة لتحقيق العدالة لا تكريس الإفلات من العقاب.

رُفعت الجلسة الساعة 10/10.